الأمم المتحدة

A/64/572

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤
ثانياً – تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ٥
ثالثاً – حالة استقدام الموظفين للعمل في مكتب الشؤون العسكرية ٧
رابعاً – الغاية المنشودة لمكتب الشؤون العسكرية ٧
خامساً – القدرات الراهنة والمتوقعة ٨
سادساً – المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بعملية التعزيز في المستقبل ٢٤
سابعاً – الاستنتاجات ٢٥
ثامناً – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ٢٦

المرفق

الخريطة التنظيمية لمكتب الشؤون العسكرية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ..... ٢٧

080110 080110 09-64796 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرارها ٦٢/٢٥٠، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين، تقريرا شاملا عن تنفيذ عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية وأثر ذلك على تنظيم المكتب وقدراته وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تنظر في التقرير في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أيدت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٨٠ المقترحات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/63/19). وفي تقريرها هذا طلبت اللجنة الخاصة إلى الأمانة العامة أن تجري تقييما لكفاءة مكتب الشؤون العسكرية في ضوء تعزيزه مؤخرا، وأن تعالج مسألة توافر القدرة اللازمة لبدء عمل البعثات ومواجهة احتياجاتها المفاجئة، من خلال جملة أمور منها فكرة إنشاء خلايا مؤقتة مكرسة للبعثة داخل مكتب الشؤون العسكرية، ومزودة بموظفين توفرهم البلدان المشاركة المساهمة بقوات. وأخيرا، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٥ من قرارها ٦٢/٢٦٥ بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تقييم ما إذا كان تعزيز مكتب الشؤون العسكرية الموافَق عليه في قرارها ٦٢/٢٥٠ قد وفر قدرات وإمكانيات كافية للوفاء بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية.

وقد أُعد هذا التقرير استجابة لتلك الطلبات. ويقدم الفرع الأول معلومات أساسية عن تعزيز مكتب الشؤون العسكرية ولمحة عامة عن هذا التقرير. ويعرض الفرع الثاني بإيجاز التطور الكبير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويشير إلى الآثار المترتبة على تلك التغييرات في دعم الأنشطة العسكرية في العمليات الميدانية. ويورد الفرع الثالث بالتفصيل حالة استقدام الموظفين للوظائف الجديدة. ويقدم الفرع الرابع موجزا للغاية المنشودة لمكتب الشؤون العسكرية على نحو ما أوضحه الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/752). ويوفر الفرع الخامس تفاصيل شاملة عن تنفيذ عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية. ويبين الفرع السادس المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بتعزيز مكتب الشؤون العسكرية في المستقبل. ويتضمن الفرع السابع استنتاجات وملاحظات. ويحدد الفرع الثامن الإجراءات التي ربما تود الجمعية العامة النظر فيها. ويتضمن المرفق الخريطة التنظيمية لمكتب الشؤون العسكرية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وتخلص الاستنتاجات العامة المبينة في هذا التقرير إلى أن المكتب المعزز أصبح الآن قادرا على تقديم مزيد من التوجيه الاستراتيجي والإشراف والوعي بالأوضاع السائدة؛ وطوَّر القدرة على بدء بعثات محدودة النطاق ومواجهة احتياجاتها المفاجئة والاستجابة للأزمات؛ وأضحى أداؤه الآن كاملا لتيسير إنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية لعملياتها بحلول الموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي سياق بيئة حفظ السلام الآخذة في التطور، يسترشد التقرير أيضا بالتحديات والأولويات الرئيسية في مجال حفظ السلام الذي تعمل فيه الأمم المتحدة، والتي تجري مناقشتها مع الدول الأعضاء في ضوء عملية الأفق الجديد. وفي هذا الصدد، ينبغي قراءة هذا التقرير في ضوء التحليلات والمقترحات الواردة في التقرير السنوي الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي تقرير لاحق قدمه الأمين العام عن استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

وبالرغم من هذه التحسينات، لا يزال يتعين على مكتب الشؤون العسكرية تطوير قدرته على تعزيز الخبرة العسكرية الاستراتيجية في إدارة عمليات حفظ السلام من خلال تحسين الاستمرارية ودعم الموظفين. وسوف ترِد في ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ التبريرات المتعلقة بمواصلة تقديم الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٥٠، وأي تعديلات يتعين ادخالها عليها.

أولا – مقدمة

١ – بيّن تقرير الأمين العام عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، (A/62/752) أن طبيعة بعثات حفظ السلام التي تزداد تعقيدا وتفرض تحديات، ولا سيما البعثات التي تستند ولايتها إلى الفصل السابع من الميثاق وتنطوي على شراكات مع منظمات أخرى، تتطلب وجود مزيد من الموظفين العسكريين في الأمانة العامة يتمتعون بقدرات أكبر. وبيّن التحليل الحاجة إلى وجود ضباط عسكريين إضافيين على صعيد الأمانة العامة لتقديم المشورة والتوجيه العسكريين الاستراتيجيين؛ ورصد العمليات العسكرية الحالية ودعمها والإبلاغ عنها؛ وتعزيز القدرة القائمة في مجال التخطيط العسكري؛ وتحليل التهديدات العسكرية.

٢ – وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أُذن بموجب القرار ٦٢/٢٥٠ بإنشاء ٣٩ وظيفة جديدة لتعزيز مكتب الشؤون العسكرية، وطلبت الجمعية العامة في قراريها ٦٢/٢٥٠ و ٦٢/٢٦٥ إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا: (أ) يبيّن فيه أثر عملية التعزيز على تنظيم المكتب وقدراته؛ (ب) يقيّم فيه ما إذا كانت عملية التعزيز قد وفرت للمكتب قدرات وإمكانيات كافية للوفاء بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٨٠ المقترحات، والتوصيات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والواردة في تقرير اللجنة (A/63/19)، بما في ذلك طلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تجري تقييما لكفاءة المكتب في ضوء تعزيزه مؤخرا وأن تعالج مسألة توافر القدرة اللازمة على بدء عمل البعثات ومواجهة احتياجاتها المفاجئة.

٣ – ويتناول هذا التقرير أثر عملية التعزيز على تنظيم مكتب الشؤون العسكرية وقدراته وفعاليته. ويقدم عرضا مفصلا لما نتج عن عملية التعزيز من تحسين نوعي لقدرات المكتب على توفير الخبرة الاستراتيجية والعملية لتحسين دعم الدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة. ويصف التقرير المجالات المحددة حيث مكّن التعزيز المكتب بالفعل من تنفيذ عمليات تحسين القدرات، وهي عمليات تنسجم مع طلبات الدول الأعضاء، ويحدد المجالات التي يتوقع المكتب مواصلة تحسينها في المستقبل القريب. ويخلص التقرير في تقييمه، على وجه الخصوص، إلى أن التعزيز قد مكّن مكتب الشؤون العسكرية من تطوير القدرة على بدء بعثات محدودة النطاق ومواجهة احتياجاتها المفاجئة وقدرات وإمكانيات كافية للوفاء بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية عملياتها. كما يتطرق التقرير

إلى مقترحات ينبغي إدراجها في ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك تعزيز الدعم الإداري والتدابير اللازمة لضمان الاستمرارية والخبرات على مستوى مناسب ضمن مكتب الشؤون العسكرية.

ثانياً – تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٤ – لا تزال أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تشمل نطاقا واسعا من العمليات، تتراوح بين بعثات الرصد التقليدية وعمليات واسعة متعددة الأبعاد. وتواصل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورها، على الصعيدين المفاهيمي والعملي، لمواجهة الاحتياجات والتحديات والحقائق السياسية الجديدة. وتتسم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتعقد، ويُكلَّف أفراد حفظ السلام بمساعدة العملية السياسية، ودعم إصلاح قطاع الأمن، وتقديم المشورة العملية الخاصة بكل بعثة، ومواجهة العنف المتصاعد بين القبائل، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ودعم عودة المشردين داخليا واللاجئين. وإضافة إلى ذلك، يُطلب من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتواتر أكبر أن تعمل في ظروف أكثر خطورة، حيث يستعصي تطبيق اتفاقات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار. وتقتضي هذه الأجواء الأشد صعوبة التي يُضطلع في ظلها بالعمليات مستويات جديدة من الاستعداد، وقدرات عسكرية معززة تشمل القدرة على ردع ومواجهة أي عرقلة لتنفيذ ولاية أي بعثة، والقدرة على القيام بمزيد من الرقابة.

٥ – وحتى وقت تقديم هذا التقرير، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإدارة ودعم ١٥ بعثة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. ويقدم مكتب الشؤون العسكرية الدعم العسكري لأربع بعثات سياسية تقودها إدارة الشؤون السياسية، ويوفد مستشارين عسكريين إلى الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرته على المدى الطويل ودعم عملياته الحالية. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان ما يزيد على ٠٠٠ ١١٧ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين منتشرين في بعثات الأمم المتحدة، من بينهم ما يزيد على ٠٠٠ ٨٣ فرد عسكري. وعلاوة على ذلك، شهد عدد من البعثات توسعا كبيرا خلال السنوات الخمس الماضية، بحيث أوفِدت بعثتان جديدتان إلى تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور. ونتيجة لذلك، أصبحت الأمم المتحدة أكبر مساهم متعدد الأطراف في عملية تحقيق الاستقرار عقب انتهاء النزاع، في مختلف أنحاء العالم. وجدير بالملاحظة أن قوام الأفراد العسكريين المنتشرين حاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمثل زيادة قدرها ثمانية أضعاف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٩٩.

وإضافة إلى ذلك، يتجاوز الطابع العالمي الذي يميز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أي جهد وطني أو دولي آخر في المجال.

٦ - ويتبين التعقد المتزايد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والدعم الحيوي الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي في مرحلة بدء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة القرصنة. وتشكل هذه العمليات نماذج فريدة ومعقدة للتعاون والشراكات بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من المنظمات. وقد تطلبت مشاركة عسكرية بين المنظمات في مجال التخطيط العسكري على الصعيد الاستراتيجي، وتشكيل القوات، والانتشار، والدعم والرصد لضمان اتساق الجهود الجماعية وتعاضدها.

٧ - وقد حدا تزايد صعوبة أجواء العمليات بالدول الأعضاء إلى زيادة طلبها على المشورة والتوجيه الفنيين على وجه السرعة من الأمم المتحدة بشأن إعداد الوحدات العسكرية والضباط العسكريين لتلك البعثات. وإضافة إلى ذلك، تتطلب حالات الأزمات رصدا مستمرا من الأمانة العامة، بالاقتران مع البعثة المعنية، من أجل إعداد خطط تحسبا لحالات الطوارئ، وتنفيذها إن اقتضى الأمر ذلك. ويجب أيضا إحاطة البلدان المساهمة بقوات علما بالحالة وبما تعتزمه الأمم المتحدة. ولما كانت حالات الأزمات تشكل خطرا على حياة أفراد الأمم المتحدة وحياة من هم تحت حماية هؤلاء الأفراد، يلزم أن تتخذ القوات العسكرية تدابير أمنية إضافية للتخفيف من حدة هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، يستدعي نشر القوات في أجواء معقدة وأشد صعوبة إلى جانب تزايد عدد العمليات المتخصصة وجود أفراد عسكريين ذوي كفاءات عالية للتخطيط لتلك القدرات واستحداثها. وبالتالي فإن من الأساسي توفير المعلومات العاجلة عن الأعمال التي تشكل خطرا مباشرا على أفراد الأمم المتحدة ومن هم تحت حماية هؤلاء الأفراد. ولذا فإن مكتب الشؤون العسكرية أقر بالحاجة إلى مزيد من القدرات على تجميع المعلومات العسكرية، ووضع تقييمات وخطط سليمة لمواجهة الطوارئ، والمشاركة مع الدول الأعضاء والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان وقيادة إدارات عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والدعم الميداني، فضلا عن سائر مجالات اهتمام المنظمة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

٨ - وأخيرا، ظلت القدرة على بدء البعثات وتوسيعها ضمن الحدود الزمنية التي يقرها مجلس الأمن تحديا طويل الأمد. وبالرغم من أن نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية يشكل دليلا استرشاديا بشأن الموارد المتوافرة في أطر زمنية محددة، فإنه لا يقدم أي ضمانة بالمساهمة بقوات. وإضافة إلى ذلك، تُبين خبرة تكوين القوات من أجل استحداث مقر

للعنصر العسكري في الميدان أن الأمم المتحدة لا يمكنها الاعتماد على خيار دعوة الدول الأعضاء إلى توفير قدرة البدء اللازمة خلال مهلة زمنية قصيرة. وقد يسهم ذلك في فقدان كبير للزخم الذي يتحقق نتيجة العمليات السياسية أو عملية وقف إطلاق النار. ولذلك، أقر مكتب الشؤون العسكرية بالحاجة إلى تطوير قدرة أساسية تستطيع الانتشار مؤقتا في الميدان من أجل تيسير الإسراع في بدء البعثة، أو المساعدة في توفير إمكانية مواجهة الاحتياجات المفاجئة لدعم أي بعثة قائمة.

ثالثاً – حالة استقدام الموظفين للعمل في مكتب الشؤون العسكرية

٩ – من ناحية الوظائف الـ ٣٩ الجديدة التي أُذِن بها لمكتب الشؤون العسكرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وصل ثلث الموظفين المعنيين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وثلثاهم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وبتاريخ تقديم هذا التقرير، كانت عناصر التعزيز قد وصلت كلها تقريباً (٣٨ وظيفة من أصل الوظائف الـ ٣٩ الجديدة). واعتذر المرشح الذي حصل على الوظيفة المتبقية عن قبول عرض التعيين قبل أسبوعين من التاريخ المتوقع لوصوله، وأُعلن عن شغر هذه الوظيفة في إطار حملة الإعلان عن الوظائف الشاغرة لعام ٢٠١٠.

١٠ – كما وافقت الدول الأعضاء على إنشاء ست وظائف عسكرية إضافية كجزء من الملاك الوظيفي التكميلي لمكتب الشؤون العسكرية، وهي وظائف لضباط مُلحقين بإدارة الدعم الميداني. ومن أصل الوظائف الست الجديدة التي أذِن بها لإدارة الدعم الميداني، شُغلت وظيفتان في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر؛ وبتاريخ تقديم هذا التقرير، تمت التعيينات للوظائف الأربع المتبقية لكن الموظفين لم يصلوا بعد وهم في انتظار الحصول على تأشيرات للدخول والمتطلبات الإدارية الأخرى. ومن المتوقع أن يصلوا في مطلع الفصل الأول من عام ٢٠١٠.

رابعاً – الغاية المنشودة لمكتب الشؤون العسكرية

١١ – يسعى مكتب الشؤون العسكرية إلى أن يكون تلك الهيئة العسكرية المتسمة بالفعالية، والكفاءة، وسرعة الاستجابة في مقر الأمم المتحدة، وتوحي بالثقة للدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، والأمين العام، وقيادة إدارات عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والدعم الميداني، ومجالات أخرى في المنظمة وفي المنظمات الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية المنشودة، حدَّد مكتب الشؤون العسكرية لنفسه ثلاث مهام رئيسية. أولاً، أن يسعى لتوفير الخبرات العسكرية الملائمة والدقيقة في الوقت المناسب للدول الأعضاء، والعناصر

العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة. ثانياً، أن يسعى لتوفير الدعم والتوجيه الفعالين للعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ثالثاً، أن يسعى لتوفير الدعم للموظفين وأن يشرع في إقامة بعثة جديدة أو تأمين القدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة لدعم أي بعثة قائمة.

خامساً – القدرات الراهنة والمتوقعة

١٢ – لقد مكّنت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية المكتب من التصدي بفعالية للتحديات وأوجه القصور التي حددها في التحليل الشامل لعام ٢٠٠٨ (A/62/752)، والتخفيف من حدة المخاطر الرئيسية التي ذكرها مكتب الرقابة الداخلية في تقريره عن تقييم المخاطر التي تواجه إدارة عمليات حفظ السلام الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وجاء في التقرير، على لسان المكتب، أنه لا يملك من المعلومات والقدرة على التحليل ما يكفي للتخطيط العسكري، وليس لديه عدد كاف من ضباط التخطيط، ولا يملك خبرات كافية في مجال النقل البحري والجوي، ويفتقر لضباط لإنشاء بعثة جديدة أو لتأمين القدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة لها.

١٣ – وبفعل زيادة عدد الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الجدد، مقرونة بالاستثمار على نحو ملحوظ في تطوير المبادئ التوجيهية للتخطيط العسكري، والمبادئ النظرية والدعم لأغراض التدريب، تعززت قدرة المكتب على: (أ) تأمين التوجية الاستراتيجي والإشراف؛ و (ب) تطوير القدرة على إجراء دراسات استقصائية منتظمة للوضع في الميدان؛ و (ج) تأمين الوعي بالأوضاع التي تنطوي عليها التحديات المستقبلية؛ و(د) إجراء تحليل للأخطار، بما يعزز حماية القوة والاستجابة للأزمات؛ و(هـ) إجراء التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي؛ و (و) تقديم الخبرات في مجالات الأنشطة المتخصصة بما يشمل الخبرات العسكرية الحساسة، كجزء من تقييمات البعثات التي تنفذها إدارة السياسات والتقييم والتدريب؛ و (ز) وضع قواعد بيانات أكثر دقة للبعثات، وتحسين التنسيق الداخلي، وبالتالي تعزيز دعمها للدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة وإدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة. وعلى وجه الخصوص، أتاحت إضافة وظيفة مدير مكتب من رتبة مد-١ إمكانية تحسين الرقابة والتآزر والفعالية داخل المكتب، وتعزيز التنسيق فيما بين الدوائر والأفرقة.

١٤ – كما مكّنت عملية التعزيز المكتب من تحسين التنسيق مع الأفراد العسكريين المكلفين بالعمل في أفرقة العمليات المتكاملة التابعة لمكتب العمليات، وتوفير الخبرات العسكرية لهم. ويسهم مفهوم فريق العمليات المتكاملة في مكتب العمليات في كفالة تكامل الجهود بين

إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، على صعيد إدارتهما ودعمهما لبعثات حفظ السلام. وتكتسي هذه الأفرقة أهمية خاصة في مرحلة إنشاء بعثة جديدة، ومن ناحية تقديم الدعم للبعثات القائمة خلال فترات تسارع وتيرة العمليات. كما تُعنى الأفرقة بوضع تقييمات وخطط متكاملة للبعثات، وخطط انتشار متكاملة، وتعتمد على دعم الأخصائيين في جميع المجالات، بما فيها المجال العسكري. ويمثل الأفراد العسكريون المكلفون بالعمل في أفرقة العمليات المتكاملة مكتب الشؤون العسكرية ويملكون السلطة المفوَّضة من مكتب الشؤون العسكرية للإعلان عن موقف مكتب الشؤون العسكرية. وقد حُددت بوضوح الأدوار والمسؤوليات القائمة بين المكتبين ويجري التنسيق بينهما من خلال اجتماع أسبوعي رسمي بين المستشار العسكري ورؤساء الدوائر ورؤساء الأفرقة وكبار ضباط الاتصال العسكري كافة؛ ومن خلال التنسيق اليومي، على مستوى الضباط المسؤولين عن منطقة معينة، بين مكتب الشؤون العسكرية وكل فريق من أفرقة العمليات المتكاملة.

١٥ - وقد مكّنت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية المكتب من تطوير قدرة على بدء بعثات محدودة النطاق ومواجهة احتياجاتها المفاجئة وإمكانية الوفاء بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية عملياتها.

١٦ - وسلّم مكتب الشؤون العسكرية بأن أكثر البعثات تعقيداً والمهام العسكرية التي تنطوي على درجة أكبر من التحديات، والتي تتسم بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قد زادت الحاجة إلى تيسير تدفق المعلومات إلى الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، تسعى الحكومات الوطنية ووسائط الإعلام وعامة الجمهور في أكثر من ١١٠ بلدان مساهمة بقوات، على نحو متزايد، إلى الحصول على معلومات بشأن البعثات التي تنتشر فيها قواتها العسكرية، أو قد تنتشر فيها. وقد مكّنت عملية التعزيز المكتب من تحسين تدفق المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية إلى الدول الأعضاء من خلال وسائل عدة تشمل تزايد وتيرة الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، والاجتماعات الثنائية، والمشاركة المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، مكّنت هذه العملية المكتب من إشراك البلدان المساهمة بقوات قبل اجتماعات مجلس الأمن بوقت كاف.

١٧ - ومن شأن القدرات التي يُتوقع أن تنشأ عن الوظائف الأربع المُلحقة بشعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني: (أ) أن تحسِّن إدارة ومساءلة العمليات الميدانية للتزويد بالوقود، بما يشمل وضع سياسات لإدارة الوقود، وبرامج للوحدات العسكرية التي يتجاوز عدد قواتها ١٠٠ ٠٠٠ جندي؛ و (ب) تعزيز الإدارة الاستراتيجية للمعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك التحليل الشامل لمخزون المعدات وقدرات الوحدات وأدائها،

واتجاهاتها والتكاليف المرتبطة بها، فضلاً عن إدارة مذكرات التفاهم التي أدَّت إلى تحقيق وفورات في التكاليف على صعيد توفير المعدات والخدمات للبعثات الميدانية من جانب البلدان المساهمة بقوات وإدارة الدعم الميداني؛ و (ج) تحسين تخطيط وتنسيق مهام الهندسة العسكرية من أجل دعم العمليات الميدانية؛ و (د) وضع سياسات وإجراءات ومعايير لأنشطة النقل الجوي العسكري لكفالة ملاءمة جميع الترتيبات الحالية لعمليات الطيران العسكري، والامتثال لمتطلبات السلامة وأمن الطيران في دعم عمليات حفظ السلام التي تنفذها الإدارة.

ألف – دائرة التخطيط العسكري

١٨ – في الإطار السياسي العام الذي حددته ولاية صادرة عن مجلس الأمن، كُلفت دائرة التخطيط العسكري بمهمة وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية العسكرية للعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام الراهنة والمستقبلية، وذلك بالتشاور الوثيق مع مكتب العمليات والكيانات الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وللدائرة أربع مهام رئيسية. أولاً، توفير خبرات التخطيط العسكري للأمانة العامة والعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام. ثانياً، وضع خطط الطوارئ طويلة الأمد للأزمات الناشئة تبعاً لتوجيهات الإدارة العليا. ثالثاً، تقديم المساهمة العسكرية الأساسية ضمن بعثات التقييم التقني ذات الصلة ببعثات حفظ السلام المحتملة في المستقبل. رابعا، إعداد وتنقيح جميع الخطط والتوجيهات العسكرية الاستراتيجية للعناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام.

١٩ – وقد مكنت عملية تعزيز المكتب دائرة التخطيط العسكري من تطوير قدرة أكبر في مجال التخطيط العسكري على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، وتزويد صانعي القرار بصورة أوضح عن الأوضاع الراهنة، وتحسين الفعالية في إطار عمليات حفظ السلام. وعززت زيادة عدد الموظفين الفنيين قدرة المكتب على إطلاع صانعي القرار في إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني على مسائل التخطيط الراهنة وعلى وضع خيارات الاستجابة الفعالة. وفي حين أن ضابط التخطيط كان مسؤولا في السابق عن بعثات عدة، فقد مكنت زيادة عدد الموظفين دائرة التخطيط العسكري من تخصيص ضابط تخطيط واحد على الأقل لتغطية كل بعثة. وعلاوة على ذلك، أدى تعيين موظفين متخصصين إلى إنشاء قدرات جديدة مكرسة للخطط المستقبلية، بما يشمل الأخصائيين في مجالي النقل البحري والجوي، وإلى تعزيز قدرة دائرة التخطيط العسكري على إجراء التخطيط لحالات الطوارئ للبعثات القائمة والمحتملة. وهذا يشكل تطورا هاما لأن الخبرات المتخصصة لم تكن متوفرة في السابق. وسوف تواصل هذه القدرة تطورها نظرا إلى أن الضباط المسؤولين عن منطقة معينة

سيتعمقون بمعارفهم المتصلة بعمليات حفظ السلام الراهنة والأزمات المحتملة، وسيستفيدون أيضا من تطوير منتجات فريق التقييم.

٢٠ - كما مكنت عملية تعزيز المكتب الدائرة من زيادة قدرتها على دعم عمليات حفظ السلام، من خلال وضع وثائق تخطيط أساسية أكثر تفصيلا وفائدة، بما يشمل التقديرات العملياتية لكل بعثة، والمفهوم العسكري للعمليات، وقواعد الاشتباك، واحتياجات القوة، والتوجيهات إلى قائد القوة، ودراسات القدرات العسكرية. ومكنت زيادة عدد الموظفين الدائرة أيضا من إجراء استعراضات مستمرة واستكمالات رسمية سنوية واستكمالات لوثائق التخطيط المتوفرة على نحو يعكس قرارات مجلس الأمن، مما عزز الدعم المتوفر في الوقت المناسب، بشكل دقيق وملائم، لعمليات حفظ السلام والدوائر على حد سواء. وعلى سبيل المثال، باتت دائرة التخطيط العسكري قادرة الآن على الإسراع في استكمال توثيق احتياجات القوة، مما سيساعد دائرة تكوين القوات على إشراك بلدان يحتمل أن تساهم بقوات. ويشكل هذا الأمر تغيرا هاما لأن مستويات التوظيف السابقة كانت تحول دون إجراء الضباط المسؤولين عن منطقة معينة لاستعراضات متواترة لوثائق التخطيط العسكري لجميع عمليات حفظ السلام.

٢١ - ومكَّنت عملية تعزيز المكتب من إنشاء فريق استشاري للعمليات العسكرية داخل الدائرة لملء الفجوة في القدرات العسكرية التقنية واستكمال عمل دائرة التدريب المتكامل. وكشف إعداد القوات لعملية دارفور أن التدريب، وإن كان لا يزال على عاتق البلدان المساهمة بقوات، إلا أنه ينبغي تمكين الأمم المتحدة من توفير درجة أكبر من المشورة والتوجيه، بشأن كل بعثة على حدة، بشأن الاتجاهات العسكرية الراهنة، والمهام التشغيلية والتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل المساعدة للتحضيرات السابقة للانتشار. وقد وضعت إدارة عمليات حفظ السلام برنامجا للتدريب على القضايا العسكرية التشغيلية لبعثات محددة من أجل مساعدة البلدان المساهمة بقوات على نحو أفضل في إعداد أفرادها، كما وضعت برنامج زيارات منتظم سابق للانتشار بقيادة الفريق. وعزز هذا الدعم قدرة الدول الأعضاء على الإسهام في عمليات حفظ السلام، وسيواصل تحسين كفاءة تكوين القوات.

باء – دائرة تكوين القوات

٢٢ – تقوم دائرة تكوين القوات بتنفيذ الدور المحوري الذي يضطلع به المكتب من أجل تكوين وتناوب القوات العسكرية اللازمة لتحقيق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفعالية. وتضطلع الدائرة بثلاث مهام أساسية هي: أولاً، تكوين وتناوب وإدارة الوحدات العسكرية المشكّلة، وضباط الأركان، والخبراء العسكريين، والأفراد العسكريين المتعاقدين مع الأمم المتحدة. ثانياً، كفالة أن تلبي المساهمات الاحتياجات التشغيلية، بوسائل من بينها القيام بزيارات قبل بدء عملية الانتشار. ثالثاً، دعم البلدان المساهمة بقوات في مفاوضاتها لإبرام مذكرات تفاهم مع إدارة الدعم الميداني. بالإضافة إلى ذلك، تكون الدائرة مسؤولة عن المسائل الإدارية المحددة المتعلقة بالأفراد العسكريين والسياسات المتعلقة بتعيين وتوظيف أفراد الوحدات العسكرية والأفراد في الميدان، وشروط الخدمة المتعلقة بها. وتشمل هذه المسؤولية ما يلي: (أ) إسداء المشورة في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بالمسائل التأديبية عقب إجراء استجوابات وتحقيقات رسمية؛ (ب) تجهيز الأوسمة والجوائز، بما فيها ميداليات الخدمة في الأمم المتحدة؛ (ج) المسائل المتعلقة بظروف عمل الأفراد العسكريين في الميدان.

٢٣ – وتضطلع الدائرة أيضا بمسؤولية الاحتفاظ بسجلات الأمم المتحدة للخدمة العسكرية للأفراد، وتحديث قاعدة بيانات عن المساهمات العسكرية للدول الأعضاء في بعثات الأمم المتحدة، نظرا لكونها جهة التنسيق داخل إدارة عمليات حفظ السلام في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وتنسيق المشورة العسكرية التقنية التي تقدمها الدوائر الأخرى خلال المفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات بشأن المعدات المملوكة للوحدات.

٢٤ – وقد مكنت عملية تعزيز المكتب دائرة تكوين القوات من تلبية جميع المتطلبات الأساسية لتكوين القوات وتعزيز كل من الأفراد العسكريين وفرق الترتيبات الاحتياطية التي تستخدم لتعزيز القدرة على تكوين القوات خلال بدء البعثات الجديدة. وأدى تخصيص موظفين فنيين جدد إلى تمكينها بالفعل من تحسين إدارة العدد المتزايد من القوات، وخاصة الأفراد الذين يتم نشرهم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أدى تعزيز فريق الترتيبات الاحتياطية إلى منح الفريق العمق والمرونة اللازمين لزيادة عدد جلسات الإحاطة التي يقدمها نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية إلى الدول الأعضاء. وثمة فائدة محددة تتمثل في الوقت والجهد الإضافيين المكرسين لإدخال البلدان التي بدأت حديثاً في المساهمة بقوات في نظام الترتيبات الاحتياطية، وتوفير مساعدة الخبراء اللازمة لتمكين البلدان التي بدأت حديثاً في المساهمة بقوات من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبصورة عامة، أدت عملية تعزيز دائرة المكتب إلى منح تكوين القوات الموارد اللازمة

لتبسيط عملية تكوين القوات من خلال تسهيل قدرة الدائرة على إنجاز المهام بسرعة. وتشمل هذه المهام وضع الوثائق المتعلقة بتكوين القوات، وبالتحديد مذكرات التفاهم، والتخطيط للقيام بالزيارات التي تسبق الانتشار ومتابعتها؛ وتنسيق الزيارات الاستطلاعية التي تقوم بها البلدان المساهمة بقوات، وإجراء المفاوضات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. بالإضافة إلى ذلك، أدت عملية التعزيز إلى زيادة قدرة الدائرة على تقديم الدعم إلى دائرة التخطيط العسكري في تلبية احتياجات تكوين القوات. وتبعا لذلك، أصبحت العناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة الآن أكثر قدرة على الإسهام بفعالية وكفاءة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٥ - وستقيم دائرة تكوين القوات علاقة أوثق مع الدول الأعضاء نتيجة للوقت والجهد الإضافيين المكرسين لتحسين المجالات التالية: (أ) تخفيض مدة الوقت اللازم للانتشار عن طريق إجراء حوار منتظم مع الدول الأعضاء بشأن أداة تنظيم الانتقال، ومعايير الجدول الزمني لنشر القوات، وتحديث جداول التنظيم والمعدات؛ (ب) زيادة القدرة على القيام بزيارات تقييم القدرات إلى البلدان التي بدأت حديثاً في المساهمة بقوات، حسبما يتجلى من زيادة هذه الزيارات في عام ٢٠٠٩ بنسبة ضعفين قياسا إلى السنوات السابقة؛ (ج) تحسين القدرة على نطاق الدائرة للعمل مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في المجالات التي تهمها خاصة، مثل القدرة على توفير القوات والمعدات الرئيسية لعمليات خطط السلام؛ (د) تشجيع الشراكات بين الدول الأعضاء للتغلب على جوانب القصور في تكوين القوات.

جيم - دائرة العمليات العسكرية الحالية

٢٦ - تضطلع دائرة العمليات العسكرية الحالية بمسؤولية رصد العمليات الروتينية وغير الروتينية التي تقوم بها جميع العناصر العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الميدان. ويشمل ذلك جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة العسكرية والعمليات والاتجاهات والتطورات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية العسكرية، وبالتالي قياس فعالية العمليات العسكرية. وتوفر الدائرة أيضا معلومات مفصلة عن العمليات العسكرية في الميدان بغية تعزيز الوعي لدى مكتب الشؤون العسكرية، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالأوضاع الراهنة، والمساهمة بفعالية في أنشطة الاستجابة للأزمات.

٢٧ - وتضطلع الدائرة بعدة مهام لدعم الدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارات عمليات حفظ السلام، والشؤون السياسية والدعم الميداني، فضلا عن المجالات الأخرى في المنظمة والمنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك:

(أ) تقديم الإشراف والتوجيه والدعم إلى العناصر العسكرية المنتشرة في الميدان؛

(ب) تقديم المعلومات إلى البلدان المساهمة بقوات عن الحالة العسكرية الراهنة وحالات الإعادة إلى الوطن لأسباب تقنية؛

(ج) رصد الحالة العسكرية في مناطق البعثة، وإجراء تحليل معمق، والمساهمة في جهود الاستجابة للأزمات، التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام؛

(د) الحفاظ على صحائف البيانات والخرائط والملفات الإعلامية الحالية لتعزيز نشر الوعي بالأوضاع الجارية، على نطاق إدارة عمليات حفظ السلام؛ والأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء؛

(هـ) تنسيق وعقد جلسات إحاطة لكبار القادة العسكريين وقادة العناصر العسكرية القادمين والمنتهية ولايتهم، وتحليل تقارير نهاية مهامهم؛

(و) تنسيق وتوفير الدعم لجميع الاجتماعات الخاصة وغير الرسمية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات؛

(ز) تسهيل الزيارات الميدانية التي يقوم بها ممثلو البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك هيئة المستشارين العسكريين والشرطة؛

(ح) تنظيم مؤتمرات سنوية لرؤساء العناصر العسكرية ودعم المؤتمرات العسكرية فيما بين البعثات؛

(ط) تنظيم زيارات ميدانية للقادة الكبار في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو المساعدة على القيام بها؛

(ي) استعراض جميع مجالس التحقيق العسكرية ذات الصلة وتنسيق ردود مكتب الشؤون العسكرية على المسائل التأديبية؛

(ك) توفير مدخلات للتوجيهات المقدمة إلى قادة القوات؛

(ل) تنسيق مدخلات مكتب الشؤون العسكرية في أطر الميزنة القائمة على النتائج لعمليات حفظ السلام من أجل التنسيق والتكامل النهائيين من قبل أفرقة العمليات المتكاملة؛

(م) المتابعة مع العناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، ومركز العمليات والبلدان المساهمة بقوات بشأن الإخطار عن الإصابات، بما في ذلك توجيه رسائل تعزية.

٢٨ - وقد مكّنت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية دائرة العمليات العسكرية الحالية من تحقيق كافة المهام الرئيسية بكثافة وعمق أكبر، مما عزز قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على توفير الإشراف الاستراتيجي العسكري وإدارة العمليات العسكرية ذات التحديات المتزايدة. ومكّنت إضافة ضباط عسكريين مهنيين الدائرة من القيام برصد وتحليل جميع العمليات الحالية والإبلاغ عنها بشكل شامل، وتحسين مستوى وعي المكتب بالحالة الراهنة للقضايا الرئيسية. وفي حين حالت مستويات التوظيف السابقة دون قدرة موظفي الأقسام على استيعاب جميع تقارير البعثات - بما في ذلك بعض التقارير الروتينية - فقد أصبح بإمكان هؤلاء الموظفين الآن تحليل أكثر من ٣٥٠ تقريرا تشمل التقارير اليومية والشهرية والسنوية، وتقارير نهاية المهام وتقارير نتائج الإجراءات المتخذة. وقد أتاح هذا التغيير إمكانية زيادة الإشراف والاستجابة، ودقة أكبر في المعلومات المتعلقة بقواعد بيانات البعثات، واتخاذ إجراءات للمتابعة الفورية وتحقيق مستوى أعلى من التوجيه والدعم بشأن مسائل العمليات الحالية للدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام والأمانة العامة.

٢٩ - وقد مكنت عملية تعزيز المكتب دائرة العمليات العسكرية الحالية أيضا من التخطيط والتنظيم وتقديم دعم كبير للمؤتمرات الرئيسية مثل مؤتمرات رؤساء العناصر العسكرية السنوية لدعم تعزيز عمليات حفظ السلام الحالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أشرفت الدائرة على أعمال أول مؤتمر مشترك بين البعثات (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور/بعثة الأمم المتحدة في السودان/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) عُقد في أديس أبابا، وقدمت الدعم له، وستواصل دعمها لهذا النشاط على أساس فصلي. كما قدمت الدائرة الدعم إلى المؤتمرات الثلاثة الماضية التي عقدتها البعثات العسكرية في غرب أفريقيا (بعثة الأمم المتحدة في ليبريا/عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) في شباط/فبراير، وفي أيار/مايو، وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ وإلى آخر مؤتمرين للبعثات في الشرق الأوسط (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان/قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك/هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة) عُقدا في تموز/يوليه وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ولم يكن هذا المستوى من الدعم ممكنا وفق ترتيبات التوظيف السابقة.

دال – فريق التقييم

٣٠ – أتاحت عملية تعزيز المكتب الإذن بقدرة محدودة لتنفيذ اقتراح الأمين العام الداعي إلى توفير قدرة جديدة داخل مكتب الشؤون العسكرية قادرة على توفير تحليل استباقي آني ودقيق ومفصل عن الوضع الاستراتيجي العسكري وأوضاع الخطر في عمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة. وسيتولى فريق التقييم وضع تنبؤات بالاحتياجات من المعلومات العسكرية الهامة والمتعلقة بالمخاطر، والاستجابة لها، مما يعزز حماية القوات وصنع القرار على المستويات العليا بواسطة توفير منتجات تحليلية تشغيلية واستراتيجية لدعم عناصر الأمم المتحدة العسكرية التابعة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٣١ – ويعكس هيكل فريق التقييم الهياكل الإقليمية في إدارة عمليات حفظ السلام مما يكفل رابطة دعم مباشرة بين جميع المسائل المتعلقة بتحليل المعلومات العسكرية بين مكتب الشؤون العسكرية وأفرقة العمليات المتكاملة والعناصر العسكرية التابعة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٣٢ – وتتمثل مهام فريق التقييم الرئيسية في إصدار ونشر التقييمات العسكرية التشغيلية والاستراتيجية الناجمة عن تجميع وتحليل المعلومات العسكرية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمخاطر والاستجابة لاحتياجات مكتب الشؤون العسكرية وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرهما من العملاء، من المعلومات. وتكمل أنشطة فريق التقييم إدارة العمليات العسكرية الحالية، بما في ذلك الاستجابة للأزمات، ودعم التخطيط للعناصر العسكرية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المحتملة. وتعزز قدرة فريق التقييم إمكانية حماية عناصر الأمم المتحدة من العسكريين والمدنيين في الميدان من خلال توفير المعلومات الاستباقية والآنية بشأن المخاطر المحتملة، كما تعزز فعالية العمليات والاستجابة للأزمات، وتحسين التخطيط وصنع القرار.

٣٣ – ويقدم فريق التقييم تحليلا عسكريا مفصلا وتقييمات لاستكمال التقييمات الشاملة لمركز العمليات. ويؤدي فريق التقييم دوره بالتنسيق مع مركز العمليات، ومركز التنسيق لشؤون الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب العمليات. وبالتنسيق مع مركز التنسيق لشؤون الأمن، يعمل فريق التقييم أيضا بشكل وثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، المسؤولة عن حماية الموظفين المدنيين في الأمم المتحدة، على كفالة صحة التحليل الأمني العسكري ونشره بشكل ملائم. وأثناء حدوث أزمة، يسهّل فريق التقييم إيصال المعلومات الحساسة من حيث التوقيت إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة عندما تشكّل الأحداث تهديدا مباشرا للأفراد العسكريين وأفراد

الشرطة التابعين للأمم المتحدة، وكذلك لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. كما يؤدي فريق التقييم دورا هاما في توفير معلومات وبيانات موثقة لدعم العاملين في مكتب الشؤون العسكرية الذين يخططون لبعثات جديدة أو يعملون على تعديل المفهوم العملياتي للعمليات القائمة، وتكوين قوات، أو عمليات الرصد الحالية.

٣٤ - ويقوم فريق التقييم بجمع وتحليل وتجهيز ونشر المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مفتوحة والربط مع المصادر المتاحة على الإنترنت، ومنظمات الأمم المتحدة وشركائها، والعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الإقليمية. ويقوم الفريق بتقييم المعلومات العسكرية ويحضر إجابات مركّزة على متطلبات المعلومات الهامة.

٣٥ - وتركز التقييمات على مجموعة من القضايا المحددة ذات الأولوية ومتطلبات المعلومات الهامة التي وضعها العملاء أو وُضعت بالنيابة عنهم. وتستجيب الأولويات للمتطلبات العالمية الدائمة التغير. والمستشار العسكري هو الحكم النهائي في تحديد أولويات فريق التقييم.

٣٦ - ويكفل الضباط المسؤولون عن منطقة إقليمية معينة العاملون في فريق التقييم أن تتكامل المعلومات العملياتية التي قدمتها العناصر العسكرية التابعة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مع المؤشرات الأخرى لتستفيد منها الأمم المتحدة في مجالي التخطيط الاستراتيجي والمشورة العسكرية. وسيتيح التركيز على المجالات أو المناطق الاستراتيجية أو ذات الأهمية، وخاصة التي تضم عددا من العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تؤثر كل منها على الأخرى، تحليلا أفضل للديناميات الإقليمية لدعم التخطيط الاستراتيجي والتصدي للأزمات. وستسهم التقييمات الإقليمية المتكاملة للمخاطر، التي يتم وضعها بصورة مستقلة ولكنها تراعي التحليلات التي يجريها مركز العمليات وإدارة شؤون السلامة والأمن، في رسم منظور أوسع نطاقا بهدف زيادة سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين وأمنهم، وتوفير المؤشرات والتحذيرات.

٣٧ - ويقوم فريق التقييم بتطوير منتجات تحليل المعلومات ذات الصلة بمقر الأمم المتحدة، والعناصر العسكرية التابعة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وغيرها من العملاء وبتحديث تلك المنتجات وتنسيقها. وتضم هذه المنتجات المعلومات الواردة من المصادر العسكرية ومن مركز العمليات وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن المصادر المفتوحة ليجري تحليلها من منظور القدرات

العسكرية والمخاطر التي تتعرض لها جميع العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وضمن عناصر فريق التقييم الإقليمية، تدمج التحليلات التي تخص كل بعثة بعينها في السياقات الإقليمية الأوسع نطاقا داخل إدارة عمليات حفظ السلام أو في إدارة الشؤون السياسية (للبعثات السياسية التي تضم أفرادا عسكريين). وتشكل هذه التحليلات إسهاما في التقييمات الأوسع نطاقا للتهديدات والمخاطر، فيما يتعلق بتحديد الطبيعة الدقيقة للبيئة التي يعمل فيها الأفراد المسلحون وغير المسلحين على حد سواء في الميدان. وهذه المنتجات تفيد وتستفيد في الوقت ذاته من تقارير مركز العمليات وتقييمات المخاطر التي تجريها إدارة شؤون السلامة والأمن، وذلك لكفالة الاستفادة من أوسع نطاق ممكن من التحليلات المتخصصة والتنسيق بينها.

هاء – فريق السياسات والاتصال والمبادئ النظرية

٣٨ – مكّنت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية المكتب من إنشاء فريق السياسات والاتصال والمبادئ النظرية. وكانت متطلبات السياسة العسكرية والمبادئ النظرية وتنمية القدرات تعالج سابقا من قبل الموظفين الذين كانوا أيضا مسؤولين عن التخطيط للتقييم الذي تجريه الإدارة لعمليات حفظ السلام، والاتصال مع الشركاء، والتنسيق المدني/العسكري، والتخطيط العسكري، وتكوين القوات. ونتيجة لذلك لم يتمكن المكتب من متابعة جميع السياسات والمهام ذات الصلة التي كلفته بها إدارة عمليات حفظ السلام ولا من توفير توجيه فعال في الوقت المناسب للعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام.

٣٩ – كلفت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية المكتب من صياغة المبادئ التوجيهية والتوجيهات للسياسة العسكرية دعما لرؤية المكتب ورسالته وأهدافه. وفريق السياسات والاتصال والمبادئ النظرية قادر على تحديد الثغرات الأساسية في سياسات الأمم المتحدة العسكرية ومبادئها النظرية العسكرية والمساهمة في ملئها؛ وتحديد سبل تعزيز القدرة التقنية للوحدات العسكرية في بعثات حفظ السلام وتقديم مقترحات بهذا الشأن؛ والاضطلاع بأنشطة لتسهيل تفهم البلدان المساهمة بقوات للمسائل والتحديات الحاسمة التي تتعلق بعمليات حفظ السلام المعاصرة؛ واستخلاص الدروس المستفادة في عمليات حفظ السلام وتعريف المفهوم الضروري لها، ووضع إطار ملائم للسياسات واستجابة ملائمة لها. ومنذ إنشاء فريق السياسات والاتصال والمبادئ النظرية، تمكن مكتب الشؤون العسكرية أيضا من المشاركة في ٥٨ مشروعا لوضع التوجيهات بشأن المسائل الشاملة، والتأكد من أن الوثيقة التوجيهية المتوخاة تعكس أو تعبر عن آراء المستشارين العسكريين وآراء المستشار الرئيسي للإدارة في المسائل العسكرية. وتظهر نواتج الفريق أيضا في ورقات المناقشة التي يجريها فريق

الأمم المتحدة العامل، ووثائق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات، وتقارير وكلمات الأمين العام والمواد الداعمة لبعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. ويقوم المستشار العسكري بتثبيت الأولويات المتعلقة بتطوير الوثائق الرئيسية والجهود التي يبذلها الفريق وبإجراء تعديلات عليها.

٤٠ - ويركز الفريق على دعم عدة مسائل رئيسية ذات أولوية يتوقع أن تحسن الحلول الفعالة لها طريقة إدارة الأمم المتحدة لعمليات وأنشطة حفظ السلام. ومكّنت عملية تعزيز المكتب الفريق من الاضطلاع بأربعة مشاريع هامة حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة بوصفها بالغة الأهمية بما فيها المشروع المتعلق بموضوع ''النساء المستهدفات في النزاعات المسلحة أو المتضررات منها. ما هو الدور الواجب إسناده إلى حفظة السلام العسكريين؟''، والمتعلق بحفظ السلام القوي، أجريت بالاشتراك مع أكبر ٣٠ بلدا من البلدان المساهمة بقوات في أيار/مايو ٢٠٠٨ ومع الدول الأعضاء الأخرى في عام ٢٠٠٩. وتنطوي هذه المشاريع على وضع توجيهات بشأن تنفيذ الولايات لتمكين القادة على جميع المستويات (قادة القوات، ونواب قادة القوات، قادة الألوية/القطاعات، وقادة السرايا) من فهم مسؤولية حفظة السلام في التصدي للعنف الجنسي وإجراء التدريب المناسب لمرؤوسيهم، وصياغة السياسات والمبادئ النظرية التي من شأنها أن تؤدي إلى قدر أكبر من الوضوح والفهم لمفاهيم من قبيل حفظ السلام القوي وحماية المدنيين واختبارات الجاهزية القتالية. وتعد المبادئ التوجيهية بشأن هذه الأولويات الهامة بمثابة إضافة إلى مسائل السياسات والأنشطة التي أصدر الفريق بشأنها بالفعل مشاريع لينظر فيها، وإلى مسائل من قبيل إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بمفهوم حفظ السلام القوي؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الوعي بالأوضاع القائمة في البعثات؛ والمبادئ التوجيهية الجنسانية لحفظة السلام العسكريين؛ والمبادئ التوجيهية بشأن رفض/تدمير المعدات المملوكة للوحدات؛ والتنسيق المدني/العسكري في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة لحفظ السلام؛ وأسس تقديم الدعم العسكري على نحو أسرع استجابة لطلبات عمليات حفظ السلام.

واو - القدرة العسكرية اللازمة لبدء عمل البعثات أو مواجهة احتياجاتها المفاجئة

٤١ - يوفر نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية دليلا للموارد المتاحة داخل الأطر الزمنية المحددة، ولكنه لا يوفر أي ضمان للمساهمة بقوات من الدول الأعضاء. ومن ثم فقد أوضح الأمين العام في تقريره (A/62/752) أن القدرة على توفير أفراد عسكريين لدعم البدء ببعثة جديدة أو زيادة الدعم لبعثة قائمة ما زالت تمثل نقصا خطيرا. وبناء على ذلك، اقترح مكتب الشؤون العسكرية تطوير قدرة أساسية للمساعدة في تلبية هذا المطلب. وفي وقت

لاحق، أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٣ المقترحات والتوصيات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الخاصة (انظر A/63/19)، بما فيها طلب اللجنة من الأمانة العامة أن تعالج مسألة توافر القدرة اللازمة لبدء عمل البعثات ومواجهة احتياجاتها المفاجئة، من خلال جملة أمور منها فكرة إنشاء خلايا مؤقتة مكرسة للبعثات داخل مكتب الشؤون العسكرية، تكون مزودة بأفراد توفرهم البلدان المشاركة المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، حدد مكتب الشؤون العسكرية ثلاثة متطلبات مترابطة ولكنها منفصلة كي تنظر فيها الدول الأعضاء: (أ) فيما يتعلق ببعثة جديدة – قدرة لازمة لبدء عمل البعثة يمكنها أن تنتشر بسرعة إلى عملية حفظ السلام لسد الفجوة القائمة بين صدور ولاية عن مجلس الأمن ووصول الوحدات من البلدان المساهمة بقوات؛ (ب) فيما يتعلق ببعثة قائمة – قدرة لمواجهة احتياجاتها المفاجئة يمكنها أن تنتشر بسرعة إلى عملية حفظ السلام لتعزيز ودعم المقر الميداني العسكري بصفة مؤقتة؛ (ج) فيما يتعلق ببعثة جديدة أو قائمة لحفظ السلام – خلية مؤقتة مكرسة للبعثات داخل مكتب الشؤون العسكرية، مزودة بأفراد من مكتب الشؤون العسكرية ويرفدهم بأفراد من البلدان المساهمة بقوات بناء على الاحتياجات المحددة للبعثة.

٤٢ – وقد مكّنت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية المكتب من توفير ما يصل إلى ١٤ موظفا من الموظفين ذوي الأهمية الحاسمة للبعثة لتشكيل نواة لمقر القوة العسكرية تكون قادرة على الانتشار السريع لدعم البدء بعملية جديدة لحفظ السلام أو لتوسيع نطاق عملية قائمة لحفظ السلام. ولضمان نشر مجموعة مناسبة من الموظفين ذوي المهارات والمعارف والخبرات، يقوم المستشار العسكري بدراسة احتياجات البعثة وحالتها وتكييف مجموعة الموظفين وفقا لذلك. وقد تتكون المجموعة من عدد صغير من الموظفين المتخصصين لتعزيز عملية قائمة أو ما يصل إلى ١٤ موظفا عسكريا لشغل المجالات الفنية الأساسية لمقر القوة العسكرية في عملية جديدة من قبيل قائد، ومساعد عسكري، وثلاثة موظفين لشؤون الأفراد/ الإدارة، وخمسة موظفين لشؤون الاستخبارات/العمليات وأربعة موظفين لشؤون التخطيط. وبانتشار الموظفين ذوي المهارات والمعارف والخبرات المطلوبة إلى عملية حفظ السلام، تعدَّل ترتيبات الملاك داخل المكتب مؤقتا لتغطية المسؤوليات الأساسية للموظفين العسكريين الذين نشروا.

٤٣ – وينبغي أن يحظى الموظفون اللازمون لبدء عمل البعثات أو لمواجهة احتياجاتها المفاجئة بالمصداقية على الفور، وأن يكونوا قادرين على استخدام منظومة الأمم المتحدة من أجل تطوير قدرة البعثة الجديدة بصورة سريعة، وبالتالي تسريع نمو إمكانات البعثة الجديدة لتصل إلى القدرة التشغيلية الأولية. وفيما يتعلق ببعثة قائمة تحتاج إلى زيادة في قدرتها للتعامل مع حدث مقرر أو حدث غير متوقع، يقوم الضباط المسؤولون عن منطقة البعثة في مكتب

الشؤون العسكرية بتشكيل نواة الفريق والانتشار بسرعة إلى منطقة البعثة وتقديم المساعدة على الفور في تعزيز العنصر العسكري للبعثة. وبوسع المستشار العسكري، جنبا إلى جنب مع البعثة المستقبلة، أن يطلب من المكتب التنفيذي لإدارتي حفظ السلام والدعم الميداني تعيين أي موظف معار من مكتب الشؤون العسكرية للخدمة المؤقتة لفترة تصل إلى ٩٠ يوما. وفي حال امتدت حاجة البعثة للموظفين اللازمين لبدء عمل البعثات أو لمواجهة احتياجاتها المفاجئة لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر، فإن المستشار العسكري يعمل على ضمان الانتقال السلس للنوبات بحيث لا يعمل أي موظف لمدة تتجاوز ٩٠ يوما متتاليا.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هؤلاء الموظفين لإنشاء الخلية المؤقتة المكرسة للبعثة - أو للأزمة - داخل مكتب الشؤون العسكرية، ورفدها إذا لزم الأمر بأفراد عسكريين مؤهلين من البلدان المهتمة المساهمة بقوات في إطار الترتيبات الإدارية المناسبة. وأدت عملية تعزيز مكتب الشؤون العسكرية إلى تزويده بالخبرة اللازمة من المستويات الحالية للعمليات البحرية والأرضية والجوية. ويرى مكتب الشؤون العسكرية أن الإتيان بغالبية أفراد خلية الأزمات من داخل مكتب الشؤون العسكرية هو أكثر كفاءة من حيث الوقت والخبرة، لأن هؤلاء الأفراد يفهمون بالفعل منظومة الأمم المتحدة ويعملون بالفعل في معالجة الأزمات قبل تشكيل الخلية.

٤٥ - وعلى وجه الخصوص، فإن مكتب الشؤون العسكرية غير قادر، نظرا لقوامه، على توفير نواة العنصر العسكري لبعثة جديدة وعلى زيادة قدرة بعثة قائمة في وقت واحد. وبالتالي، إذا ما نشأ هذا الاحتياج في وقت واحد، يلزم رفد الدعم المقدم من مكتب الشؤون العسكرية بأفراد عسكريين من الدول الأعضاء.

٤٦ - وباختصار، فإن مكتب الشؤون العسكرية يتمتع الآن نتيجة للتعزيز بالقدرة على نشر ما يصل إلى ١٤ موظفا عسكريا لتقديم المساعدة إلى بعثة جديدة، أو لمواجهة الاحتياجات المفاجئة، بإجراء تناوب لا تتجاوز مدته ثلاثة أشهر متواصلة في أي حال؛ أو لإنشاء خلية مؤقتة مكرسة للبعثة مكونة من موظفين من مكتب الشؤون العسكرية ومن أفراد من البلدان المساهمة بقوات. وستكون قدرة مكتب الشؤون العسكرية على دعم كل احتياج من هذه الاحتياجات المحتملة محدودة، إذا لم يُجر تعزيز إضافي لها، من حيث توافر الخبرة الفنية الفردية في مواضيع معينة، وعدم القدرة على توفير الدعم إلى كل المهام المحتملة في وقت واحد. وفيما عدا هذه القدرة، يتعين اتباع الوسائل الكفيلة بتعزيز مكتب الشؤون العسكرية.

زاي – القدرة على استيعاب مهام الخلية العسكرية الاستراتيجية

٤٧ – كانت نتيجة أعمال القتال التي دامت شهراً بين حزب الله وإسرائيل في لبنان عام ٢٠٠٦ أن أَذِن مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) بزيادة قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) من ٢ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ عنصر. وفي وقت لاحق، بيَّن الأمين العام الحاجة إلى تعزيز الشعبة العسكرية السابقة (حالياً مكتب الشؤون العسكرية) لكي تدعم بفعالية نطاق المهام العسكرية التي يتعين على القوة المؤقتة القيام بها وطابعها المعقد (انظر S/2006/670 و S/2006/730).

٤٨ – واستجابة لتلك الحاجة، أنشئت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الخلية العسكرية الاستراتيجية التي تضم مجموعة كاملة من القدرات العسكرية المتخصصة لضمان أن يجري توسيع القوة المؤقتة ونشرها واضطلاعها بالمسؤوليات الإضافية الموكولة إليها بالاستعانة بقدرات مكرسة كافية وبدعم من هذه القدرات وبتطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التخطيط العسكري المعاصر والتوجيه الاستراتيجي. وأنشئت الخلية بالاعتماد على الخبرة المؤسسية لمكتب الشؤون العسكرية، وزُوِّدت بضباط من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وبلغ قوام الخلية من الموظفين عدداً أقصاه ٣٢ موظفاً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأصبحت القوة المؤقتة فيما بعد ثالث أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وهي تواصل عملها في بيئة متقلبة ومحفوفة بمخاطر كبيرة.

٤٩ – وتضطلع الخلية العسكرية الاستراتيجية بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) رصد وتقييم عمليات القوة المؤقتة وتقديم تقارير عنها وإسداء المشورة بشأنها إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام والأمانة العامة؛

(ب) كفالة استخدام القوات وفقاً لمفهوم العمليات العسكري – الاستراتيجي للقوة المؤقتة؛

(ج) إسداء المشورة العسكرية الفنية والتوجيه إلى رئيس العنصر العسكري للقوة المؤقتة بما يتسق مع التوجيه السياسي لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛

(د) استعراض المفهوم العسكري الاستراتيجي للقوة المؤقتة، وتقديم التوصيات، بالتشاور مع كبار الموظفين الإداريين في إدارة عمليات حفظ السلام، إلى وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام بشأن أي تعديلات على المفهوم؛

(هـ) استعراض واستكمال الوثائق الرئيسية المتعلقة بالبعثة عند الاقتضاء من قبيل احتياجات القوة المؤقتة وقواعد الاشتباك؛

(و) إعداد التخطيط العسكري وفقاً لتوجيهات وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وعملاً بتعزيز مكتب الشؤون العسكرية الذي وافقت عليه الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٠/٦٢ بدأت الخلية العسكرية الاستراتيجية تسليم مهامها تدريجياً إلى مكتب الشؤون العسكرية. وفي القرار ٢٦٥/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم ما إذا كان تعزيز مكتب الشؤون العسكرية قد وفر للمكتب قدرات وإمكانيات كافية للوفاء بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإنهاء الخلية العسكرية الاستراتيجية.

٥١ - ولذلك، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام ''خريطة طريق إلى الانتقال'' وجهت بموجبها الخلية العسكرية الاستراتيجية للاتصال عن كثب بنظيرتها في مكتب الشؤون العسكرية، للمشاركة مع المكتب في جميع الأنشطة، وتمرير ''القيادة'' إلى هذا المكتب في موعد أقصاه نيسان/أبريل ٢٠١٠، وإعادة شاغلي جميع وظائف الخلية العسكرية الاستراتيجية إلى الوطن بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، شرع كل من الخلية العسكرية الاستراتيجية ومكتب الشؤون العسكرية بالانتقال نحو استيعاب المكتب جميع المهام التي تؤديها حالياً الخلية العسكرية الاستراتيجية واستعرضا توزيع موظفي الخلية العسكرية الاستراتيجية للاضطلاع بمهام محددة، وصعوبة مهمة القوة المؤقتة، والمهام المحدَّدة والضمنية التي تؤديها. وفيما تركز الخلية العسكرية الاستراتيجية على مهمة واحدة، يتولى مكتب الشؤون العسكرية مهام تكوين القوات للعمل في القوة المؤقتة (اليونيفيل)، وتوزيع موظفي التخطيط لدعم نشر القوة المؤقتة، وتحديد أولويات تطوير فريق التقييم ودائرة العمليات العسكرية الحالية لدعم الوظيفة الاستخباراتية التي تضطلع بها القوة المؤقتة، واستقدام ضباط متخصصين في التخطيط الجوي والبحري داخل دائرة التخطيط العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب الشؤون العسكرية التنسيق مع مكتب العمليات وإدارة الدعم الميداني واستخدام نهج متكامل لكفالة أعلى مستوى ممكن من الدعم للقوة المؤقتة.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، طوَّر العنصر العسكري في القوة المؤقتة (اليونيفيل) قدراته وأصبح أقل اعتماداً على دعم الخلية العسكرية الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، ومنذ نشر القوة العسكرية المعززة في القوة المؤقتة عام ٢٠٠٦، واصل مكتب الشؤون العسكرية (الشعبة العسكرية سابقاً) الاضطلاع بدور هام في الجوانب المتعلقة بتكوين قوات العنصر العسكري للبعثة. وقد مكنت هذه الوقائع، المقترنة بدعم مكتب الشؤون العسكرية، ومكتب العمليات، وإدارة الدعم الميداني، الخلية العسكرية الاستراتيجية من خفض عدد موظفيها إلى ٢٥ وظيفة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وإلى ١٧ وظيفة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٥٣ - وتمكن مكتب الشؤون العسكرية بفضل تعزيزه للفترة من تحسين قدرته على توفير التوجيه الاستراتيجي والخبرات التقنية، وتطوير قدرة أساسية على جمع المعلومات وتقييمها، واستقدام الموظفين الذين يتمتعون بخبرات بحرية متخصصة. وفي الموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، سيكون مكتب الشؤون العسكرية قادراً بشكل كامل على رصد البعثة، وتزويدها بالإشراف والتوجيه المعززين، وتوفير الخبرات العسكرية على المستوى الاستراتيجي، وكفالة اتساق الخطط والتوجيهات العسكرية مع نهج المنظمة وسياساتها وإجراءاتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب الشؤون العسكرية التنسيق مع مقر القوة المؤقتة بشأن جميع جوانب العمليات البحرية والبرية؛ ومع مركز العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام في مجال رصد الحالة في لبنان؛ ومع إدارة الدعم الميداني بشأن مسائل اللوجستيات والدعم المالي ودعم الموظفين.

٥٤ - وخلاصة القول إن مكتب الشؤون العسكرية سيتمتع، نتيجة لتعزيزه للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بالقدرة على الاستيعاب الكامل لجميع المسؤوليات الفنية الرئيسية للخلية العسكرية الاستراتيجية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بدون خفض الدعم الرفيع المستوى الحالي الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة.

سادساً - المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بعملية التعزيز في المستقبل

٥٥ - تمكّن مكتب الشؤون العسكرية بفضل عملية تعزيزه من تحسين قدرته نوعياً على مستوى الموظفين الفنيين المسؤولين عن مناطق معينة، ولكن هناك أيضاً مجالات خاصة لا يزال المكتب يعاني فيها من الضعف. فعلى سبيل المثال، ركزت عملية التعزيز على زيادة عدد الفئة الفنية، لكنها لم تدخل أي زيادة في عدد الموظفين من فئة الخدمات العامة. ومن شأن الزيادة في الدعم الإداري أن تعجل في تجهيز الوثائق، وتسرع التدريب التوجيهي للضباط العسكريين المعارين (الذين يتناوب ثلثهم سنوياً)، وتعجل إطلاعهم على الإجراءات النموذجية للأمم المتحدة المتعلقة بالمراسلات، وإعداد التقارير، والسفر بمهام رسمية، والتدريب الإلزامي للأمم المتحدة؛ ومن شأنه أيضا أن يعفي موظفي الفئة الفنية من إنجاز المهام الإدارية الأمر الذي يعزز فعاليتهم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعالج عملية تعزيز المكتب الحاجة إلى كفالة الاستمرارية والاستقرار والاحتفاظ بالمعارف وبخبرات في المكتب، وهي قدرة هامة يفتقر إليها المكتب حالياً بسبب التبديل المتكرر لكبار الموظفين. ولذلك، من شأن تحويل بضع وظائف عسكرية حالية إلى وظائف مدنية أن يعزز الاستمرارية في مكتب المستشار العسكري وكذلك في مكتب الشؤون العسكرية على مستوى الدائرة والفريق. ومن شأن

هذا الاستثمار أن يمكِّن مكتب الشؤون العسكرية من أداء جميع المهام الحاسمة على نحو أفضل دعماً للدول الأعضاء، والعناصر العسكرية المنتشرة في الميدان، وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة. وسيرد تبرير مواصلة توفير الموارد التي تمت الموافقة عليها في إطار عملية تعزيز المكتب، وأي تعديلات لازمة أخرى، في ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

سابعاً – الاستنتاجات

٥٦ – أدى تعزيز مكتب الشؤون العسكرية إلى النهوض بشكل ملحوظ بقدرة المكتب على دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إذ بات المكتب الآن أفضل تجهيزاً لتوفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف، وإجراء تحليل آني ودقيق ومفصل للمخاطر، والاضطلاع بالتخطيط الاستراتيجي والعملياتي، والتقيد بالحدود الزمنية للنشر السريع، ومساعدة البلدان التي بدأت حديثاً في المساهمة بقوات، وتوفير الخبرة المتخصصة في مجالات الأنشطة الحاسمة. ومكنت عملية التعزيز المكتب أيضاً من تحسين مستوى الوعي بالأوضاع السائدة، وهو قدرة رئيسية ستحسن عملية اتخاذ القرارات على نحو استباقي على الصعيدين الاستراتيجي والعملياتي، وستوفر توجهاً أوضح واستجابة أسرع لدعم القيادة العليا للأمم المتحدة في نيويورك، وقادة القوات في الميدان، والبلدان المساهمة بقوات. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن المكتب بفضل تعزيزه من تطوير قدرة على بدء بعثات محدودة النطاق ومواجهة احتياجاتها المفاجئة والوفاء كذلك بالموعد المستهدف المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لكي توقف الخلية العسكرية الاستراتيجية عملياتها. ومكَّنت هذه القدرات مجتمعة الأمم المتحدة من تحسين قدرتها على دعم العمليات العسكرية الحالية في بيئات قاسية وعلى التكيف مع التحديات المقبلة.

٥٧ – ومن المرجح أن تمكن الآثار الكاملة للتعزيز مكتب الشؤون العسكرية من تحقيق المزيد من المكاسب عن طريق تحسين تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات لإتاحة إمكانية اتخاذ القرارات على أساس معلومات أكمل بشأن المسائل ذات الصلة بحفظ السلام؛ وتحقيق النشر السريع لعمليات حفظ السلام وإنشائها استجابة لولايات مجلس الأمن؛ وزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. وعلاوة على ذلك، وضع مكتب الشؤون العسكرية تدابير شاملة لفعالية

الأداء كما يستخدمها رؤساء الدوائر وقادة الأفرقة والقيادة في مكتب المستشار العسكري في تحقيق مكاسب فعلية مقارنة بالمكاسب المتوقعة، وحالما يكمل جميع الأفراد الجدد المأذون بتعيينهم تدريبهم التوجيهي على أعمال منظومة الأمم المتحدة ويصبحون جاهزين للعمل على أفضل وجه.

ثامناً – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٨ – قد ترغب الجمعية العامة في الإحاطة علماً بهذا التقرير المتعلق بأثر تعزيز مكتب الشؤون العسكرية.

المرفق

الخريطة التنظيمية لمكتب الشؤون العسكرية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨